الصحية البرلمانية توصي برفع نسبة العمالة الوطنية في النفط إلى 50 %

جانب من اجتماع اللجنة

سعدون حماد

د. حمود الخضير

رياض عواد

عقدت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية ظهر أمس اجتماعها بحضور وزير الكهرباء والماء والنفط د. خالد الفاضل وعدد من قياديي الوزارة، والفريق التطوعي للعاملين الكويتيين بالقطاع النفطي الخاص.

حيث ناقشت اللجنة الكليف لها ببحث عدم تطبيق قانون العمل بالقطاع النفطي على العاملين الكويتيين بالقطاع النفطي الخاص.

وبعد انتهاء اللجنة من اجتماعها صرح مقرر لجنة الشئون الصحية النائب سعدون حماد إن المناقشات تركزت حول مطالبات اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات المشروعة للعمالة الوطنية في القطاع النفطي الخاص.

وأضاف العتيبي أن الاجتماع استعرض إحصائيات حول عدد العاملين في القطاع النفطي الخاص الذين يشملهم التكويت والذي يصل عددهم الى 14 ألف منهم 4 آلاف شملهم التكويت فعليا، و10 آلاف لم يشملهم. وقال العتيبي: إنه ووفقا لإفادة وزير النفط فان نسبة التكويت في القطاع النفطي الخاص تصل الى 25% وتم رفعها حسب رد وزير النفط خلال الاجتماع الى 30 %. وقال حماد: إن اللجنة طالبت بتكويت العشرة الاف الباقية ورفع نسبة التكويت إلى 50% على أن يتم رفعها 5% سنويا خاصة وان نسبة العمالة الوطنية في دول الخليج اعلى نظيرتها في الكويت.

وأكد حماد أن وزير النفط أبدى تعاونه مع اللجنة وموافقته على زيادة هذه النسبة وهذا يسجل له، مضيفاً أن اللجنة سوف تتابع مطالب العمالة الوطنية في القطاع النفطي الخاص حتى يتم تنفيذها.

من جانبه، شدد عضو اللجنة الصحية النائب د.حمود الخضير على ضرورة إنصاف الكويتيين العاملين في القطاع النفطي الخاص ومساواتهم بنظرائهم في القطاع النفطي الحكومي، مؤكدا أن هذا المطلب المستحق لا يحتمل التأخير أو التسويف.

وأضاف الخضير في تصريح صحافي عقب حضوره اجتماع اللجنة الصحية أنه طلب من وزير النفط خالد الفاضل المسارعة في تنفيذ مطالب موظفي القطاع النفطي الخاص، لا سيما مع وجود حكم قضائي نهائي وباتّ من محكمة التمييز بهذا الخصوص، فضلا عن أن طبيعة عملهم لا تختلف من حيث المهامّ عن عمل نظرائهم في القطاع النفطي الحكومي.

وقال: إن من المطالب المستحقة لهم بدل الطريق وبدل ساعات إضافية والعلاج المجاني للموظف وأسرته وبدل السكن، وان يكون هناك هيكل تنظيمي لهم.

وأوضح الخضير أن الوزير الفاضل ذكر بأن هناك دراسة لتعديل اللائحة الداخلية لتحديد المنوط باستصدار قرار مساواة موظفي القطاع الخاص بنظرائهم في القطاع الحكومي سواء الوزير أو رئيس المؤسسة، وهو وعدنا باتخاذ اللازم في هذا الشأن، كما وعدنا برفع نسبة العمالة الوطنية في هذا القطاع إلى 50 في المئة مع العمل على زيادتها أكثر من ذلك تدريجيا في هذا القطاع الحيوي المهم.

التحقيق البرلماني يكشف عن شبهات في صفقات طائرات هليكوبتر

بدر الملا: فوضى إدارية في شركة الخطوط الجوية الكويتية

أنهت لجنة التحقيق في شبهات الرشاوى في صفقة الطائرات الإيرباص في الخطوط الجوية الكويتية كتابة تقريرها.

وقال رئيس لجنة التحقيق البرلمانية في شبهات الرشاوى في صفقات طائرات الإيرباص والتجاوزات المالية والادارية في شركة الخطوط الجوية الكويتية النائب بدر الملا في تصريح صحافي إن اللجنة أنهت خلال اجتماعها أمس تقريرها النهائي، متضمنا التوصيات بعد أن عقدت 14 اجتماعا مع ممثلي الخطوط الجوية الكويتية وديوان المحاسبة ونزاهة والطيران المدني والهيئة العامة للاستثمار وغيرها من جهات.

وأشاد الملا بدور ديوان المحاسبة والفرق العاملة فيه، التي التمس احتراف في عملها بإظهار الشبهات والتجاوزات سواء في القطاع النفطي أو في الخطوط الجوية الكويتية، مثمنا دور كل من رئيس الديوان ونائبه بإنجاز هذا التقرير.

وأوضح الملا أن اللجنة كلفت للتحقيق في شبهات رشاوى في صفقة الايرباص وقد شرعت اللجنة بفحص نتائج مكتب "الأس او فو" البريطاني والذي نتج عنه صدور حكم محكمة "كران كورت" بالتسوية بين المكتب البريطاني والايرباص ورأينا تقرير المكتب الفرنسي وحكم محكمة كولومبيا.

مبيناً أن حكم محكمة كران كورت ذكر أن دولة الكويت من ضمن 15 دولة ستفحص ولكنه أشار إلى انه تم التركيز على 7 دول لم تكن من ضمنها الكويت وأكد وجود شبهات في خمس دول وليس من ضمنها الكويت.

ونوه إلى أن التقرير الفرنسي ومحكمة كولومبيا اعتنقا ذات التسوية الصادرة عن المكتب البريطاني دون الاشارة الى دور للكويت، لافتا الى تقرير محكمة كولومبيا كشف عن معلومات يمكن الاستفادة منها في خطوات مكافحة الفساد إذ أفاد بوجود وسيطين في صفقات ايرباص محل الشبهات أحدهم لبناني الجنسية والآخر فرنسي، وورد اسماهما في تقرير متعلق بصفقات طائرات هيلكوبتر مع جهات حكومية لدينا مخالفة لقوانين ولوائح التسليح.

وتابع الملا أن التقرير المرفق لمحكمة كولومبيا كشف عن تحصل الشخص اللبناني الجنسية على عمولات بواقع 860 ألف يورو أودعت بحساب بنكي في جمهورية لبنان كما ان هناك وسيطا فرنسيا تلقى مليون و400 ألف يورو عمولة اودعت في حساب بنكي في جمهورية لبنان وتلك تتعلق بطائرات هيلكوبتر وتتعلق بمخالفة للوائح وقوانين الاسلحة في الولايات المتحدة الأميركية.

وشدد الملا على أن اللجنة ارتأت أنه لا يوجد أي شيء يتعلق بصفقات طائرات الخطوط الجوية الكويتية لكنها وجدت في تقرير محكمة كولومبيا فيما يتعلق بصفقات طائرات هليكوبتر، لذلك أوصت بتكليف "نزاهة" بالمتابعة الدولية بهذا الشأن مع شركة إيرباص والمكتب البريطاني والفرنسي والأميركي للتحصل على أي مستندات تساعدنا بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بالملاحظات المالية والإدارية بشأن الخطوط الحوية الكويتية لفت الملا إلى أن هناك ملاحظات مالية وإدارية عديدة على الشركة فيما يتعلق بصفقات الإيرباص فقد تبين أن "الكويتية" تعاقدت مع إيرباص لشراء 15 طائرة "320 نيو" و 5 طائرات "350" واستبدلتها بطائرات "330 / 800" ولنا ملاحظات على ابرامها.

وأوضح أن أولى هذه الملاحظات أنه لم يكن هناك التزام بما انتهت إليه الدراسات الاستشارية وتغير المتطلبات من حين لآخر أدت إلى تنوع اسطول الخطوط وما يتبعه من تكاليف عالية، مبيناً أن الشركة تعاقدت ايضا على شراء 10 طائرات "بوينغ 777" بتكلفة 152 مليون دولار للطائرة واعادة بيع 5 طائرات منها بربح وبقيمة 162 مليون دولار.

وتابع الملا أن الإيرباص عرضت اقتراحاً على الكويتية نهاية 2018 وبداية 2019 باستبدال خمسة طائرات 350 بثمانية طائرات 330 / 800 ونحن باللجنة بعد لقاء المختصين رفضنا بالاجماع هذا العرض نظرا لصعوبة بيع هذه الطائرات ولانها غير مرغوبة عالميا ولا توجد دول متعاقدة عليها وبعض الشركات الخاصة ترفض استخدامها.

وبين الملا أن اللجنة ارتأت استعجال الكويتية في تجهيز طائرات إيرباص 321 التي طلبتها قبل الموافقة ما ترتب عليه تكلفة مالية تقدر بواقع 215 الف دولار وعند رفض ايرباص للصفقة اضطرت الكويتية للترسية مع الشركات التي تعاقدت معها.

وأشار الملا إلى ان هناك تأخيرا من قبل شركة إيرباص بتسليم 3 طائرات ما استدعى شروع الكويتية بتأجير طائرات ما كلف الشركة أموالا كبيرة مقابل قبولها تعويض أقل من التكلفة من الايرباص بواقع 880 ألفا، مشيرا إلى أن اللجنة أوصت بالمطالبة الودية أولا من الإيرباص بالتعويض عن التكاليف والخسائر التي لحقت الكويتية نتيجة التأخير أو اللجوء للقنوات القضائية في حال الرفض.

بدر الملا

وكشف الملا أن اللجنة أوصت أيضا بإحالة موضوع بيع محرك طائرة من أصل 8 طائرات خرجت عن الخدمة وأربعة محركات إلى نزاهة دون تقييم وأخذ أي إجراءات سليمة بقيمة 45 ألف دينار على الرغم من أن قيمته مليون دينار. وأضاف: تبين للجنة أن هناك مطالبات مالية تصل للملايين تجاه الديوان الأميري وأن الكويتية وقعت في أخطاء إدارية في عدم التزام الشركة بهذه الأموال وقطع الغيار وعروض الأسعار مما جعلنا نوصي بتحقيق إداري لمحاسبة المتسبب داخل الخطوط الجوية الكويتية.

وأوضح الملا أن اللجنة لاحظت أن شركة الخطوط الجوية الكويتية تستعين بشركتين لتوريد العمالة لمناصب معينة، وأن العقود مع هذه الشركات لا قيمة ولا حاجة لها لأن هذه الشركات لم تلتزم بشروط الإعلان الموجودة ولم تقدم قيمة مضافة بمن يتم اختيارهم لهذه المناصب.

وبين أن اللجنة أوصت بإلغاء هذه العقود وخصوصا أن الشؤون الإدارية لشركة الخطوط الجوية الكويتية بإمكانها تولي عملية استقطاب الكفاءات والتعيين في الشركة بشكل عام.

ونوه إلى أن الاتفاقية الموقعة مع شركة "سبنسر ستيوارد" لاختيار الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الكويتية لم تقم بعملها بشكل سليم ولم تلتزم بشروط الإعلان بل وافقت على ترشيح الرئيس التنفيذي السابق للشركة على الرغم من عدم امتلاكه مؤهلا جامعيا، مبينا أن الكتاب الذي أتى به الرئيس التنفيذي السابق يتعلق بقرار تنظيمي باعتبار هذا المؤهل جامعي ولكن في المقابل هناك كتاب من التعليم العالي يفيد بأن هذه الشهادة لم تعادل مؤهلا جامعيا.

وأكد أن اللجنة وجدت فروقات ومواد مفقودة من مخزون الشركة الفائض الموجود لدى شركة التسويق (فازيرو) بقيمة 6.5 مليون تتعلق بقطع غيار موجودة في مدينة سياتل الأميركية ولقطع غيار طائرات موجودة قبل الغزو الغاشم وطائرات خرجت من الخدمة بعد التحرير وكان هناك إدراجا لمخصصات من أجل إيصالها لقيمة صفر، مبينا أن اللجنة أوصت باستمرار المكتب القانوني بالخارج في متابعة هذا الأمر.

وأفاد بأن احتفالية شركة الخطوط الجوية الكويتية بمرور 65 عاما على تأسيس الشركة رصد لها ميزانية بقيمة 919 ألف دينار، لكن نتيجة لخطأ في التبويب المحاسبي أقر به رئيس مجلس الإدارة ونائبه أدى إلى ارتفاع قيمة المصاريف إلى 1.300 مليون دينار، في حين أن هذا الفرق يجب أن يكون في أبواب أخرى في الميزانية، بالإضافة إلى أن عدة جهات لم تدفع الرعايات التي كان المفترض أن تدفعها. وأثبتت وجود مخالفة بعدم الإفصاح عن صرف مكافأة شهرية لرئيس مجلس إدارة الشركة، كما اكتشفت اللجنة وجود مبالغ مودعة بحسابات في الهند وبنغلاديش تصل قيمتها إلى 24 مليون دينار ظلت محبوسة في هذين البنكين دون أن يتم استجلابهم إلى خزانة الشركة في الوقت الذي فيه الشركة بحاجة إلأى هذه المبالغ مما اضطرها إلى الاقتراض، مبينا أن هذه المبالغ تم توريدها ولكن فرق العملة أدى إلى خسارة بقيمة 750 ألف دينار تقريبا.

وقال الملا: إن اللجنة رصدت أمرا آخر يتعلق بإعادة المتقاعدين الذين خرجوا وحصلوا على شيك ذهبي بمناصب أعلى ورواتب أعلى، وأكثر من ذلك خالفت الشركة القانون بعدم مخاطبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، موضحا أن مؤسسة التأمينات اعتبرت أن الخدمة لهؤلاء مستمرة وطالبتهم بإعادة الرواتب التأمينية ودفع خصم كقسط تأميني من الرواتب التي يتقاضونها من شركة الخطوط الجوية الكويتية.

وبين أن شركة الخطوط الجوية الكويتية اعترفت بهذا، وكانت تدفع هذه الرواتب عن طريق الصندوق وليس عن طريق تحويلات بنكية لأنهم كانوا يعلمون بالخطأ، مشيرا إلى أن اللجنة أوصت بأن تتحمل الشركة كلفة المطالبات المالية للتأمينات الاجتماعية.

ورأى أن المصيبة والكارثة في الأخطاء الإدارية الجسيمة غير المسبوقة التي رصدتها اللجنة في الشركة، معتبرا أنها أخطاء غير مسبوقة في القطاعات الحكومية.

وأوضح أنه بعد الاستعانة بتقرير لجنة تقصي الحقائق وتوجيه الأسئلة البرلمانية والمعلومات والمستندات الواردة تبين حصول مخالفات متعددة منها توظيف بعقود موقتة لموظفين غير كويتيين تجاوزا الـ65 عاما، والتوظيف بوظائف ليس لها وصف وظيفي، وتحويل موظفين على العقد الشامل بدون ضوابط وبزيادات تثقل كاهل الشركة من الناحية المالية.

العتيبي: على وزارتي الصحة والداخلية التنسيق مع السعودية للقضاء على مشاكل فحص pcr

طالب النائب خالد العتيبي وزارة الصحة ووزارة الداخلية بضرورة التنسيق مع الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية لمعالجة قضية فحص pcr بحيث يتم إرسال النتائج بعد أخذ المسحات من المستشفيات إلى المنافذ الكويتية وفق آلية معينة عن طريق شبكة يتم استحداثها.

وأضاف العتيبي لا يعقل أن يراجع المواطن الكويتي المستشفى في المملكة مرتين مرة لإجراء المسحة ومرة أخرى لاستلام النتائج في زيارة قد تستغرق يومين أو أكثر لاسيما وأن هناك بعض المناطق تبعد عن المستشفيات مئات الكيلو مترات، مطالبا بسرعة التنسيق لمعالجة هذه القضية التي سببت تأخير وإزعاج للمواطنين.

خالد العتيبي

المالية البرلمانية ستصوت اليوم على تمويل المتضررين من كورونا

جانب من اجتماع اللجنة

عقدت اللجنة المالية البرلمانية اجتماعها صباح أمس لبحث العديد من المواضيع.

وقال مقرر اللجنة المالية البرلمانية النائب ماجد المطيري: إن اللجنة ستصوت اليوم على مشروع «تمويل المتضررين من كورونا» ومن ثم يرفع الى مجلس الأمة.

وأضاف: إن اللجنة ناقشت مشروع ضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورون. وقد استمعنا إلى رأي الحكومة، وعموما المشروع جيد ويهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء الآخرين مثل الشركات المساهمة، وغرضه التنشيط الاقتصادي."

وأشار المطيري إلى أن الحكومة تأخرت في تقديم المشروع ولكن غدا سيتم التصويت عليه على هامش الجلسة ويرفع إلى المجلس للتصويت عليه".

ماجد المطيري